ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (01)، 2020، ص: 345- 367

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية 2015-2017

Competitiveness of the Algerian economy in the light of the results of the index of economic fredom 2015-2017

امنة بوخاري[1*]، boukhariamina88@yahoo.fr

رشيد يوسفي[2]

[1] جامعة مستغانم(الجزائر)

[2] جامعة مستغانم(الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2020/02/06 **تاريخ القبول:** 2020/06/26 **تاريخ النشر:** 2020/06/29

ملخص

قامت الجزائر بعدة مجهودات من أجل العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة، بغية منها في تحسين وتعزيز قدراتها التنافسية. ويمكن تشخيص القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الصادرة عن المعاهد الدولية للتنافسية أو من خلال النتائج التجارية الخاصة بالجزائر، سنحاول من خلال هذه الدراسة تشخيص القدرة التنافسية للجزائر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية

تنافسية الاقتصاد الجزائري؛ القدرة التنافسية ؛ مؤشر الحرية الاقتصادية.

تصنيف JEL: O10 ؛ M21

Abstract

Algeria has made several efforts to create an economic stability by adjusting the balance of payments, and reducing the budget deficit of the state in order to improve its comprtitiveness. This competitive edge of the Algerian economy can be determined through some indicators issued by the international Institute for Competitiveness, or through the commercial results of Algeria. Through this case study, we will attempt to fulfill the competitiveness of Algeria through the index of economic freedom.

Keywords

Competitiveness of the algerian economy ; competitiveness; The index of economic freedom.

JEL Classification Codes : M21; O10

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: boukhariamina88@yahoo.fr

I.مقدمة:

تعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوما معقدا ومتعدد الجوانب ويتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى ومنها الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والعولمة وغيرها. ونتيجة للتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية ازداد الاهتمام ليس على مستوى المؤسسات فحسب بل أصبحت حاجة ملحة للدول، حيث اصبحت تبذل جهودا عديدة للتعرف عن وضعيتها التنافسية من خلال معرفة نقاط القوة والضعف وبالتالي تتمكن من رسم السياسة المناسبة لها لمواجهة تحديات الأسواق العالمية ومنافستها.

وفي السياق ذاته، اصبحت التحديات المتعلقة بالقدرة التنافسية للدول عامة والجزائر خاصة تلزمها على مواجهة الاقتصاديات المتقدمة حيث لم تعد المنافسة اليوم تميل للسعر والتكلفة بقدر ما تميل للجودة والابداع التكنولوجي.

وعليه فان موضوع البحث يستهدف دراسة: القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية.

ولمعرفة هذا وجب علينا طرح **الاشكالية التالية:**

هل الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسيا ويتمتع بالحرية الاقتصادية الكاملة؟

هذه الاشكالية تقودنا الى طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي العوامل المؤثرة في قياس القدرة التنافسية للدول؟
- ما موقع الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية؟
- ماهي الاجراءات اللازمة للنهوض بالقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات: للإجابة عن الاشكالية وجب علينا وضع الفرضيات التالية:

- ان التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية زادت من اهتمام الدول للتعرف على وضعها التنافسي.
- أصبحت القدرة التنافسية تقاس على الجودة والابداع التكنولوجي اكثر من السعر والتكلفة.
- ان النتائج المتقدمة في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر تحقق لها أداء تنافسي جيد مما يمتعا بالحرية الاقتصادية الكاملة.

أهداف البحث: هدفنا من هذا البحث تسليط الضوء على النقاط التالية:

- معرفة الاطار المفاهيمي للتنافسية ومؤشرات قياسها.
- تشخيص القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية.
- محاولة اعطاء بعض الاقتراحات للنهوض بالقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية.

منهجية البحث:

من أجل الاحاطة بالموضوع فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنافسية وأنواعها ومؤشراتها وكذا تحليل القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية.

تم تقسيم الموضوع الى ثلاث محاور:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للتنافسية ومؤشرات قياسها.

المحور الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية.

المحور الثالث: أليات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية.

II.الدراسات السابقة:

في اطار اعداد هذا البحث تمكنا من الاطلاع على عدد من الكتب وأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والمقالات التي تناولت مواضيع لها صلة ببحثنا ونذكر منها:

1."**ابراهيم عبد الحفيظي**"، "**دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.تتبع أهمية وهدف هذه الدراسة من كون الاقتصاد الجزائري قد بدأ فعلا عملية اندماجه في الاقتصاد العالمي، فالاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ تسعى للوصول الى اقامة منطقة للتبادل الحر افاق عام 2017، وهو ما يعني انتهاء كافة اشكال الحماية التفضيلية التي كانت تتمتع بها صناعاتنا ومؤسساتنا الوطنية، بالإضافة الى مساعي الجزائر الحثيثة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ولا ننسى تخلي الدولة عن بعض نشاطاتها الاقتصادية ومؤسساتها العمومية لصالح القطاع الخاص، كما تسعى هذه الدراسة الى التركيز اكثر على معرفة الخطوات العملية، التي يمكن بواسطتها رسم وتنفيذ خطة مستقبلية لبناء اقتصاد جزائري تنافسي وقوي. توصل الطالب الى ان الدول والحكومات تستطيع من خلال مجموعة من السياسات والاليات التأثير في قدراتها التنافسية وتتمثل اهم هذه السياسات في سياسة سعر الصرف، السياسة التجارية، سياسة الخصخصة، لكن اهم الدعائم والاليات فهي تعتمد على بناء اقتصاد قائم على المعرفة والبعد البشري، القيام بالتكامل الاقتصادي الاقليمي وخاصة في جانبه الانتاجي بالنسبة لبلدان العالم النامي، اضافة الى ادخال مجموعة من الانشطة الانتاجية في القطاعات الصناعية من اجل تحويلها الى عناقيد صناعية تتيح الوصول الى وفورات انتاج اكبر ونمو في الانتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات.

2."**كلثوم كبابي**"، "**التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب وتونس**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ،2007-2008. تستمد هذه الدراسة اهميتها من أهمية المتغيرات التي يتطرق اليها الموضوع، اذ يعالج القضايا الرئيسية التي تتعلق بالقدرة التنافسية والسياسات الكفيلة بالتعامل معها في ظل عالم يتسم بعدم الاستقرار، ومن ثم فان موضوع الدراسة يفتح فرصا كثيرة امام الدول لتحسين أدائها وفي الوقت نفسه يبرز تحديات كبيرة لابد من مواجهتها والتعامل معها، وبذلك فان اهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من السلبيات التي يخلفها. توصلت الدراسة الى ان بنية التجارة الخارجية للاقتصاديات وطبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تجذبها يعكسان القدرة التنافسية للدول، بمعنى انه كلما كانت المنتجات التي تصدرها الدول ذات كثافة تكنولوجية دل ذلك على ارتفاع انتاجيتها في الصناعات التحويلية التكنولوجية ومساهمتها الكبيرة في تشكيل هيكل الاقتصاد، الامر الذي يبين بان الاقتصاد يتمتع بقدرة تنافسية عالية، وهو ما يعكس على جاذبية البلد للاستثمارات الاجنبية المباشرة واتجاهها الى القطاعات الحيوية التي تنشط أداء الاقتصاد وتتميز بقيمة مضافة عالية.

3."**سامية بوناب**"، "**مجيد شعباني**"، "**دراسة تحليلية لمؤشرات الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان-تقييم الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمغرب-**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14 العدد 19 2018. تتمحور اهداف هذا البحث الى تسليط الضوء على اهم المؤشرات التي تقيم جاذبية البلد والمعايير المعتمدة للقياس من عدة زوايا مع مراعاة المستجدات بمحاولة الالمام قدر الامكان بمختلف الجوانب التي يتم مراعاتها في التقييم، من اجل التمكن من التسلح بمختلف الادوات للوصول الى التقييم الشامل حول نقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بجاذبية البلد المعني جهويا وعالميا. كذا تسليط الضوء على منهجية بناء هذه المؤشرات واهم الانتقادات الموجهة لها. كيفية قراءة

النتائج والرتب المتحصل عليها من طرف السلطات العامة وكيفية التعامل معها. اسقاط نتائج بعض المؤشرات والتصنيفات الناتجة عنها والواردة في مختلف التقارير حسب المعلومات المتاحة لتقييم جاذبية الجزائر مقارنة بالمغرب.

توصل هذا البحث الى جملة من النتائج اهمها: كان اداء الجزائر في تقارير التنافسية العالمي ضعيف مقارنة بالمغرب في العديد من العوامل التي تؤثر على الاعمال بشكل مباشر، حيث سجلت فقط نقطة قوة واحدة متمثلة في حجم السوق مقابل تسجيلها 8 نقاط ضعف وهي الهيئات، البنى التحتية، كفاءة اسواق السلع والعمل والمالية، الاستعداد التكنولوجي، تطور الاعمال والابداع (ميزان الجاذبية سلبي ب 7 نقاط) بينما سجلت المغرب 5 نقاط قوة وهي الهيئات، البنى التحتية، كفاءة سوقي السلع والسوق المالي، تطور الاعمال ونقطتي ضعف وهما كفاءة سوق العمل والابداع، والجزائر صنفت في المرحلة الانتقالية للمرور الى المرحلة الثانية المعتمدة على التحسينات في الكفاءة اما المغرب فقد حققت ذلك الى جانب مصر وتونس وجنوب افريقيا.

بعد تحليل معلومات خبراء البنك العالمي حول سهولة ممارسة الاعمال كان اداء الجزائر ضعيفا مقارنة بالمغرب في العديد من المجالات، حيث سجلت فقط نقطة قوة واحدة متمثلة في التصفية في حالة الاعسار المالي مقارنة بالمغرب مقابل تسجيلها 9 نقاط ضعف اهمها (ميزان الجاذبية سلبي ب 8 نقاط) بينما سجلت المغرب 9 نقاط قوة اهمها (ميزان الجاذبية ايجابي ب 8 نقاط) وبالتالي فالوضعية التنافسية للمغرب افضل من الجزائر في معظم العامل وبشكل بارز والمتعلقة بالكفاءة والجودة التنظيمية بفضل وضع وتحسين منصات الكترونية لتحسين كفاءة هذه الخدمات كعامل اساسي. ونفس النتائج بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية فقد صنفت الجزائر ضمن الدول المقيدة بينما المغرب فقد صنفت ضمن الدول الحرة بشكل معتدل.

4. "**دردور امال**"، "**القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي- دراسة تحليلية للفترة 2007-2016**-"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 08/سبتمبر 2017، تهدف هذه الدراسة الى عرض اهم مفاهيم التنافسية الدولية، التطرق الى مؤشرات قياس التنافسية الدولية من خلال مؤشر التنافسية العالمي، تحليل الاداء التنافسي للجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي. توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج اهمها يؤثر اداء المحاور الرئيسية لقياس التنافسية في كل بلد بشكل مختلف وذلك حسب مرحلة التنمية التي يمر بها اقتصاد البلد وذلك من مرحلة اقتصاديات تدفعها العوامل الى مرحلة اقتصاديات تدفعها الفعالية الى مرحلة اقتصاديات يدفعها الابتكار وحسب تقرير التنافسية العالمي (2007-2008) وتقرير(2008-2009) تنتمي الجزائر الى المرحلة الثانية اي مرحلة اقتصاديات تدفعها الفعالية. الا انه منذ تقرير التنافسية العالمي(2009-2010) الى غاية اخر تقرير(2016-2017) تدرجت الى المرحلة الانتقالية الاولى بين المرحلة الاولى والثانية مما اثر على ترتيبها العام. تحتل الجزائر مراتب متأخرة في الترتيب العام ضمن تقرير التنافسية العالمي سواء على المستوى العالمي أو حتى على المستوى العربي مما يدل على ضعف تنافسيتها. يعود سبب تدني المراتب التي حققتها الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي الى انخفاض ترتيبها في اغلب المحاور الرئيسة والمؤشرات الفرعية.

III.الاطار النظري:

1.الاطار المفاهيمي للتنافسية ومؤشرات قياسها.

أصبحت التنافسية ضرورية لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع. ان مفهوم التنافسية ما زال غير معرف تعريفا دقيقا ويتعلق بقدرة وأداء الشركات والدولة على بيع وتوريد السلع والخدمات التي ينتجها بجودة ويقدمها بالأسعار التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

وتدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية الى الاهتمام بجوانب عديدة، ومنها:

مستوى التحليل: من مستوى المنشأة الى مستوى القطاع ثم الى مستوى الدولة.

الشمول: وهي تحقيق الأهداف بفعالية وبأقل التكاليف وهي الاختيار الصحيح للغايات.

النسبية: وهي تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بين أكثر من دولة أو ضمن الدولة ذاتها على امتداد فترة زمنية محددة.

أ.مفهوم التنافسية[1]:

تعرف التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يمكن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى الوطني، كما أن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية، حيث أن أحدهما يؤدي الى الأخر. وسيتم توضيح ذلك كما يلي[2]:

-تعريف التنافسية على مستوى المنشأة:

تعرف على قدرة المنشأة على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الأخرين في السوق. باستطاعة المستهلك شراءها من جميع أنحاء العالم مما يحقق نجاحا مستمرا للشركات على الصعيد العالمي والصعيد المحلي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة وذلك من خلال رفع انتاجية عوامل الانتاج المستخدمة.

- تعريف التنافسية على مستوى القطاع:[3]

تعرف على أنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية وضمن أليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة الى حرية الدخول الى سوق العمل والخروج منها.

- تعريف التنافسية على المستوى الوطني:

يختلف تعريف التنافسية الوطنية حسب درجة التطور في الاقتصاد فيما اذا كانت دولة متقدمة أم دولة نامية، وذلك كما يلي:

الدول المتقدمة: تعني التنافسية للدول المتقدمة قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي من خلال الابداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج. أي أنها وصلت الى مستويات مرتفعة من الانتاجية ولم يتبق أمامها في تحقيق النمو المستدام الا الاعتماد على الابتكار.

الدول النامية: تعني التنافسية للدول النامية قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها الى مزايا تنافسية، بالإضافة الى ايجاد المزيد من المزايا التنافسية عبر تبني مجموعة من الاصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

كما حاولت بعض المنظمات الدولية والاقليمية بإعطاء تعريف للتنافسية حسب وجهة نظرها.

ب.تعريف التنافسية من وجهة نظر المنظمات الاقليمية والدولية:

لقد قامت عدة منظمات اقليمية ودولية بتقديم تعريف للتنافسية حسب منظورها ورؤيتها وأهدافها ويمكن توضيح هذا فيما يلي:

- التنافسية من وجهة نظر المنتدى الاقتصادي العالمي[4]:

ترتكز على قدرات المدن على الانتاج التنافسي حيث ان التقرير لعام 2014-2015 للمنتدى يركز على قدرة المدن في خلق البيئة التنافسية باعتبارها شريان الحياة ومحددات ثروات الأمم، لهذا السبب قام برنامج الأعمال العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي بنشر دراسة حول قدرة المدن التنافسية.

تعتمد التنافسية من وجهة نظر المنتدى الاقتصادي على انتاجية المدن من خلال استخدامها للمدخلات على انتاجية المدن من خلال استخدامها للمدخلات الوسيطة بكفاءة عالية لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. جاء التركيز على المدن باعتبار أنه ومنذ عام 2010 يقطنها أكثر من نصف سكان العالم ويشكلون نسبة تصل الى أكثر من 80% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. أما على مستوى العالم وفقا لتقارير الأمم المتحدة فانه سينتقل الى المدن الرئيسية اضافة الى سكانها الحاليين حوالي 2.5 مليار شخص من المناطق الريفية بحلول عام 2050. مما يعني توافد مستهلكين جدد لهذه المدن وبالتالي مساهمتهم في القيم المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة معدلات النمو.

- التنافسية من وجهة نظر معهد التنافسية الدولية[5]:

يرتكز على اليات الانتاج الحديثة يرى المعهد قدرة الدول على الانتاج بكفاءة أعلى من خلال تحسين الانتاجية واستعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الانتاج والتنظيم العالمي لإدارة الانتاج والتخزين المناسب والسلع الوسيطة لرفع جودة المنتج من أجل طرحه في الأسواق العالمية والمحلية بمرونة عالية، والتركيز على بيع منتجات عالية التصنيع لضمان الحصول على عوائد أكبر مما يؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية.

- التنافسية من وجهة نظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[6]:

لا تختلف كثيرا عن وجهة نظر معهد التنافسية الدولية إذ تعرف التنافسية على أنها قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع التي تنتجها بكفاءة عالية، والخدمات التي تقدمها في ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى دخل الفرد الحقيقي.

- التنافسية من وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية والادارة[7]:

عرف التنافسية هي جزء من اقتصاد المعرفة الذي يحلل الوقائع والسياسات والتي تحدد قدرة الدولة على ايجاد بيئة مناسبة والحفاظ عليها، والتي تساعدها على توليد القيمة المضافة المستدامة لمؤسساتها وزيادة الازدهار لشعوبها.

- التنافسية من وجهة نظر المجلس الأوروبي:

عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة عام 2000 تنافسية الأمة على أنها القدرة على التحسين المستمر لمستوى المعيشة لمواطنيها، وزيادة مستوى التشغيل والتماسك الاجتماعي. وتغطي التنافسية مجالا واسعا من العوامل، ومنها مجمل السياسات الاقتصادية.

- التنافسية من وجهة نظر المجموعة الاستشارية حول التنافسية:

تستند التنافسية الى الانتاجية والكفاءة والربحية. ولكنها ليست هدف بحد ذاتها، بل تعتبر وسيلة هامة لزيادة مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وتعتبر التنافسية بأنها أداة لزيادة العوائد بشكل غير تضخمي، عن طريق زيادة الانتاجية والكفاءة في اطار التخصص الدولي.

- التنافسية من وجهة نظر المعهد العربي للتخطيط[8]:

يعرف المعهد العربي للتخطيط التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في القطاعات والأنشطة المتنافسة مع الاقتصاديات الأخرى. ويتناول هذا التعريف الأنشطة التصديرية، ومنافسة المستوردات، والاستثمار الأجنبي المباشر.

ت.أسباب الاهتمام بالتنافسية:

تزايد الاهتمام بالتنافسية نظرا للتغيرات الحاصلة عل كافة الأصعدة البشرية والاقتصادية والسياسة والاجتماعية والتقنية والعلمية، كما يلي[9]:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية مثل تطور نظريات النمو والتجارة والتغيرات في نظريات ادارة الانتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية ادارة الجودة الشاملة والتنافسية عوضا من المنافسة.

ان التطور الحاصل على المستوى العلمي والتقني جعل من الصناعة ترتبط بالمعرفة ومهارات العاملين والادارة الكفؤة ولم تعد ترتبط بالضرورة بكثافة رأس المال.

ان التوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد وتعزيز دور المؤسسات الدولية أدى الى انعكاسات على مختلف الأنشطة مثل الانتاج والحوكمة ومنظومة القيم.

أوضح ادم سميث في كتابه ثروة الأمم فرضية أن العولمة ستمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى، وبين أن مستويات الانتاجية والنمو يعتمدان على التخصص وهذا الأخير يعتمد على اتساع السوق، وأن السوق الدولية للسلع تسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى ومستويات الانتاجية ومعدلات النمو.

ث.أنواع التنافسية:

يوجد عدة أنواع من التنافسية وذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر أو التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية، وذلك كما يلي[10]:

- التنافسية حسب معيار السعر:

تنقسم التنافسية حسب معيار السعر الى التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية، وذلك كما يلي:

*** التنافسية السعرية:**

ان التنافسية السعرية تعني أنه يمكن للبلد ذي التكاليف الأقل من تصدير السلع الى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، كما أن لسعر صرف العملة الوطنية له تأثير كبير على قدرتها التنافسية.

*** التنافسية غير السعرية[11]:**

تنقسم غير السعرية الى التنافسية النوعية والتنافسية التقنية ويمكن التمييز بينهما كما يلي:

- التنافسية النوعية: تعتمد التنافسية النوعية على انتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، ذلك أنه يمكن للبلد تصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة بأسعار مرتفعة.
- التنافسية التقنية: تعتمد التنافسية التقنية على الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

- التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية[12]:

تنقسم التنافسية الى التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية وذلك كما يلي:

*** التنافسية الكامنة:** تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تساهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار.

* **التنافسية الجارية:** تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات واستراتيجياتها.

ج.مبادئ التنافسية الدولية[13]:

يعتبر مفهوم التنافسية مفهوما جديدا في عالم الأعمال ويوجد تداخل بين مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة والتنافسية على مستوى البلد لكن هذا لا يمنع انفراد كل مستوى بخصائصه ويمكن تمييز مبادئ التنافسية كما يلي:

- **الأداء الاقتصادي:** يتمثل هذا الأداء في الشروط التالية:

ينعكس الازدهار والرخاء على الأداء الاقتصادي السابق للدولة.

يتحسن الأداء الاقتصادي عن طريق الاعتماد على التنافسية المستندة الى قوى السوق.

تنعكس تنافسية الاقتصاد الوطني بارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية.

تساهم الاستثمارات الدولية في تحقيق التخصص الأفضل للموارد الاقتصادية على المستوى العالمي.

يتحسن الأداء الاقتصادي عن طريق الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية.

تتعزز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج من خلال تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي.

- **الفعالية الحكومية:** يتمثل هذا المبدأ على الشروط التالية:

خلق اقتصاد معرفة من خلال تحسين جودة التعليم.

انتهاج طرق مرنة في تبني السياسات الاقتصادية من أجل مواكبة التطورات العالمية.

تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والأعمال لتوفير منافسة جيدة بين الشركات.

التقليل من تعرض المؤسسات للمخاطر التجارية من خلال توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة.

- **كفاءة قطاع الأعمال:** يتم هذا من خلال النقاط التالية:

التركيز على الكفاءة والفعالية للتكيف مع المتغيرات في بيئة تنافسية باعتبارها من العناصر الادارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسات.

اندماج القطاع المالي في الاقتصاد الدولي وتطويره وسيلة لتدعيم التنافسية الدولية للبلد.

تتأثر تنافسية البلد بسلوك القوى العاملة وموقعها.

تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي يساهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع.

- **البنية التحتية:** يتمثل هذا المبدأ فيما يلي:

الاستناد على الابداع والكفاءة في استخدام تقنيات عالية.

وجود بنية تحتية متقدمة تتضمن بيئة أعمال فعالة تدعم النشاط الاقتصادي.

المساهمة في تطوير التنمية من خلال تشجيع الاستثمار في مجال الأبحاث الأولية.

المساهمة في تقوية مراكز المؤسسات عن طريق تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في الابحاث والتطوير.

يعتبر الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع أحد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية للبلد.

ح. مؤشرات التنافسية:

يعتبر قياس التنافسية عنصرا مهما في النظرية الاقتصادية، لارتباط مفهوم التنافسية بالتجارة الدولية، وبالتالي يزداد تأثيرها في رفاهية الشعوب بطريقة أو بأخرى، ونظر لعدم اعطاء مفهوم واضح للتنافسية بين الخبراء والباحثين، وعلى

مستوى المؤسسة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى البلد لهذا يكون من الأفضل تحليل التنافسية على معظم المستويات.

- على مستوى المشروع:

ان مفهوم التنافسية يبدو أكثر قبولا من على مستوى المشروع الواحد وليس الدولة، ويقدم العالم Austin نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المشروع من خلال القوى الخمس المؤثرة في تنافسية المشروع التي تعتبر من أركان السياسات الصناعية على مستوى المشروع، وهذه القوى الخمس هي:

تهديد الداخلين المحتملين.

قوى المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمشروع.

قوى المساومة والتفاوض التي يملكها المشترون للمنتجات.

تهديد الاحلال لمنتجات المشروع.

المنافسون الحاليون للمشروع في الصناعة.

وبالنسبة لمؤشرات التنافسية على مستوى المشروع نجد أن الخبراء الاقتصاديين يعتمدون في قياسهم للوضع التنافسي للمشروع على جملة من المقاييس أهمها:

*** الربح:**[14]

يشكل الربح مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية ومقياسا لها واذا كان ربح المشروع الذي يريد البقاء في السوق ينبغي أن يمتد الى فترة من الزمن فان القيمة الحالية لأرباح المشروع تتعلق بالقيمة السوقية له، ان نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمشروع على تكلفة استبدال أصوله تسمى مؤشر توبن وان كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فان المشروع ليس تنافسيا.

*** تكلفة الصنع:**

ان تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس الى تكلفة الصنع للمنافسين تمثل مقياسا كافيا للتنافسية في فرع نشاط ذي انتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربح المستقبلي للمشروع .

*** الانتاجية الكلية للعوامل:**

تقيس الانتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة عوامل الانتاج الى منتجات، ومن الممكن مقارنة الانتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن ارجاع نموها سواء الى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أوالى تحقيق وفرات الحجم كما يتأثر هذا المؤشر بالفروقات عن الأسعار المستندة الى التكلفة الحدية.

***الحصة من السوق:**

من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية من دون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربح أني ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب أوضاع السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف المنافسين الدوليين.

فعندما تكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ذي انتاج متجانس فانه كلما انخفضت التكلفة الحدية للمشروع بالقياس الى تكاليف منافسيه كلما كانت حصته من السوق أكبر نتيجة لانخفاض التكاليف الكلية وانعكاسها على مستوى الأسعار فيزداد ربح المشروع.

- على مستوى فرع النشاط الاقتصادي:[15]

يتم تقييم تنافسية فرع النشاط بمقارنته مع فرع نشاط مماثل في بلد أخر ويقصد بفرع النشاط التنافسي ذلك الفرع الذي يتضمن مؤسسات تنافسية اقليميا ودوليا أي تلك التي تحقق أرباحا في سوق حرة.

*** مؤشر التكاليف والانتاجية:**

يكون فرع النشاط تنافسيا اذا كانت الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج فيه مساوية أو على منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب. وغالبا ما يتم لذلك اجراء المقارنات الدولية حول انتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة والتي يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$CUMOijt=Wijt * Rjt /(Q/L)ijt$$

Wijt: تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j في الفترة t

Rjt: تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j في خلال الفترة t

(Q/L)ijt: تمثل الانتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية مع البلد k

$$CUMORijkt=CUMOijt/CUMOikt$$

CUMORijkt:التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية في البلد j مع البلد k

CUMOijt:التكلفة الوحدوية لليد العاملة لفرع النشاط i وفي البلد j وفي الفترة t

CUMOikt:التكلفة الوحدوية لليد العاملة لفرع النشاط i وفي البلد k وفي الفترة t

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة الى مثيلها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر بسبب ما يلي:

أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.

أن ترتفع انتاجية اليد العاملة بسرعة اقل من الخارج.

ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

*** مؤشرات التجارة والحصة من السوق:**

يستعمل الميزان التجاري وكذلك الحصة من السوق الدولية عادة كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فان فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية.

*** مؤشر التجارة ضمن الصناعات[16]:**

يبين هذا المؤشر الصلات التجارية ضمن الصناعات وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعني، وباستعمال طريقة دليل التجارة بين الصناعات بينت دراسة هافرليشين وكنزل (Havrylyshyn & Kuzel) سنة 1997 أن بعض الدول العربية لا تمتلك قاعدة صناعية متقدمة جدا بالقياس الى أقاليم أخرى في العالم، فالدليل ضعيف لا يتجاوز 0.25 لفترة 94/92 على الرغم من التحسن الذي حصل، حيث انتقل من 0.189 لفترة 86/84 مقابل 0.878 للدول الصناعية و0.773 لدول النافتا.

*** الميزة النسبية الظاهرة:**

أنشأ بورتر مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة النسبية الظاهرة(RCA) Revealed Comparative Advantage Index .

ويمكن حسابه لبلد ما j للمنتج أو مجموعة من منتجات أو فرع النشاط i على الشكل التالي:

$$RCAij = \frac{(\text{الصادرات الكلية للبلد } j) \,/\, (\text{صادرات منتج } i \text{ للبلد } j)}{(\text{الصادرات الدولية الكلية}) \,/\, (\text{الصادرات الدولية للمنتج } i)}$$

عندما تكون RCAij أكبر من الواحد فان البلد j يمتلك ميزة نسبية ظاهرة للمنتجi، ويجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فان فرعا صناعيا تبلغ حصته 8% من الصادرات الدولية و9% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيا.

- على المستوى الدولي:

أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، حيث تقدم لنا مؤشرات قياس التنافسية الدلية معلومات مهمة تساعد على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، كما أنها تقدم تحليلا نظريا دقيقا لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدول. وتشمل هذه المؤشرات مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة، والتي توضح في مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول ونذكر منها:

* **المؤشرات الجزئية:** وتتمثل في نمو الانتاجية، الدخل الحقيقي للفرد، سعر الصرف، رصيد الحساب الجاري، وتركيب الصادرات والحصة السوقية.

* **المؤشرات الموسعة:** تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية، تقارير سنوية تتضمن مؤشرات تهدف الى تصنيف دول العالم، بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال ...الخ.

ونذكر منها:

- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول، واداة فاعلة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما انه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية للدول على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية الاقتصاديات .

يعتمد التقرير الصادر عن المنتدى في قياسه للقدرة التنافسية للبلدان، على ثمان عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها وبيان كيفية قياسها استنادا على العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية والقياسية وتتمثل هذه العوامل فيما يلي[17]:

مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية.

الاستثمار الأجنبي المباشر.

دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

تطور الأسواق المالية.

نوعية البنية التحتية.

نوعية التكنولوجيا.

نوعية الادارة في قطاع الأعمال.

مرونة سوق العمل.

نوعية المؤسسات القضائية والسياسية.

كما انه يعتمد على مؤشرين رئيسيين[18]:

مؤشر تنافسية النمو:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو مستدام في المديين المتوسط والطويل، بحيث يعتمد في تحليله على مؤشرات فرعية تتعلق بالاقتصاد الكلي، وهي:

-مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي: يعكس هذا المؤشر مدى تطور بيئة الاعمال على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية:

مؤشر الاستقرار للاقتصاد الكلي، مؤشر التصنيف الائتماني للدولة، مؤشر الهدر في الانفاق الحكومي.

-مؤشر التكنولوجيا: يعكس بدوره مدى التطور التكنولوجي للدول المشاركة من خلال العوامل الفرعية التالية:

مؤشر الابتكار، مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مؤشر نقل التكنولوجيا.

مؤشر تنافسية الاعمال:

يتناول بدوره المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، اذ يقيس العوامل المؤثرة في مستوى الانتاجية، وبالتالي المستوى الاقتصادي الراهن المقاس بدوره بمعدل دخل الفرد، ويعتمد هذا المؤشر على عاملين فرعيين:

-نوعية بيئة الاعمال: يعتمد هذا العامل على مدى الالمام بملائمة بيئة الاعمال، من حيث نوعية البنية التحتية والانظمة والقوانين التي تعمل في بوتقتها الشركات المختلفة، ويندرج تحت هذا المؤشر عدة عوامل فرعية اهمها:

مدى تطور البنية التحتية اجمالا، نوعية مؤسسات البحث والتطوير المحلية الخاصة، مدى توافر الشروط والمقاييس واعتمادها، ومدى فعالية قانون منع الاحتكار.

-مدى تطور سير اعمال الشركات واستراتيجياتها: يعكس بدوره مستوى المعرفة والتكنولوجيا وراس المال، بالإضافة الى المهارات الادارية في الشركات، ويندرج ضمنه الأمور التالية:

مدى تطور العملية الانتاجية واستخدامها للتكنولوجيا الحديثة، موقع الشركات في سلسلة القيمة المضافة، مدى انفاقها على البحث والتطوير، مدى تطور عمليات التسويق والتوزيع.

مؤشر صندوق النقد الدولي:

يهتم في تقاريره على المؤشرات التالية: اسعار الصرف الحقيقية المستندة الى مؤشرات اسعار الاستهلاك، تكلفة وحدة العمل في الصناعات التحويلية، السعر النسبي للسلع المتداولة.

تقرير المعهد الدولي للتنمية الادارية:[19]

يصدر هذا المعهد تقريرا سنويا منذ بداية التسعينيات، والهدف منه هو تجميع عناصر اساسية لمقارنة خصائص بيئة الاعمال، وتلخص على شكل مؤشر وحيد يتم على اساسه تصنيف الدول، يضم هذا التقرير المؤشرات التالية:

الاقتصاد المحلي ويتكون من 35 مؤشر، العولمة ويتكون من 45 مؤشر، الحكومة ويتكون من 48 مؤشر، البنية التحتية ويتكون من 30 مؤشر، التكنولوجيا ويتكون من 26 مؤشر.

ومنذ سنة 2002 تم تجميع هذه العوامل الى اربعة فقط وهي: الانجاز الاقتصادي، فعالية الحكومة، فعالية قطاع الاعمال، البنية التحتية.

مؤشرات التنافسية من البنك الدولي:

يصدر البنك الدولي مجموعة من المؤشرات والمتغيرات يبلغ عددها 64 متغير، ويضع ترتيبا للبلدان وفق كل من هذه المؤشرات التي تتجمع عموما في المجموعات التالية[20]:

الانجاز الاجمالي.

الديناميكية الكلية وديناميكية السوق.

الديناميكية المالية.

البنية التحتية ومناخ الاستثمار.

راس المال البشري والفكري.

مؤشرات المعهد العربي للتخطيط:[21]

يستند هذا المعهد في تقييمه لتنافسية الدول العربية على مؤشر التنافسية العربية، وهو مركب من مؤشرين اساسيين وهما التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، حيث يضم مؤشر التنافسية الجارية كل من : بيئة الاعمال والجاذبية والاسواق والتخصص والانتاجية والتكلفة والاداء الاقتصادي الكلي، اما مؤشر التنافسية الكامنة فيضم كال من : الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة وراس المال البشري والبنية التحتية والتكنولوجية.

مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعتبر هذا المؤشر وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الاعمال وعلاقاتها الخارجية، وفي سنة 1995 أصدر معهد(Héritage) بالتعاون مع صحيفة (Wall Street Journal)مؤشر الحرية الاقتصادية[22]. ويعتمد هذا المؤشر على خمسين متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة الى اربعة محاور اساسية تتمثل في[23]:

حكم القانون: تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الافراد وعدم التمييز والمنافسة في الاسواق، التي لن تتحقق الا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية والتحرر من الفساد.

محدودية دور الحكومة: يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على الية السوق واختيار تخصيص الموارد، وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والانفاق الحكومي.

الكفاءة التنظيمية: تشمل كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية.

الاسواق المفتوحة: تشمل كل من حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية.

مؤشر سهولة اداء الاعمال:

ثم استحداث هذا المؤشر منذ سنة 2004، ضمن تقرير بيئة أداء الاعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، يعتبر هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والاجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد المقارنات فيما بينها[24].

يتكون هذا المؤشر من عشر جوانب اساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري، التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الاصلاح الناجحة واسباب النجاح وتتمثل في[25]:

مؤشر بدء النشاط التجاري، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انقاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الاعسار.

IV.تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية:

قامت الجزائر بعدة مجهودات من أجل العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة، بغية منها في تحسين وتعزيز قدراتها التنافسية. ويمكن تشخيص القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الصادرة عن المعاهد الدولية للتنافسية أو من خلال النتائج

التجارية الخاصة بالجزائر، سنحاول في هذا المحور تشخيص القدرة التنافسية للجزائر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

1. نظرة حول تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري:

ان تطبيق الجزائر لبرامج الاصلاح الاقتصادي مكنها تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية، الا ان هناك حقيقة لا يمكن انكارها وهي أن هذه المؤشرات لا تعكس واقع الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على مورد واحد من العائدات النفطية، مما جعله يتأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية.

فمن خلال هذا سنحاول تحليل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005 الى 2016 والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور بعض مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي%	معدل التضخم%	رصيد الميزانية العامة مليار دج	رصيد ميزان المدفوعات مليار دج	المديونية الخارجية مليار دولار	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
2005	5.9	1.64	1030.6	16.94	17.19	73.35
2006	1.7	2.53	1186.8	17.73	5.612	72.64
2007	3.4	3.5	579.3	29.55	5.606	69.37
2008	2.0	4.4	935.3	36.99	5.586	64.58
2009	1.6	4.2	570.3-	3.86	5.687	72.63
2010	3.6	1.4	74.0-	15.33	5.536	74.39
2011	2.8	4.3	63.5-	20.141	4.41	76.05
2012	3.3	8.9	718.8-	12.06	3.694	78.10
2013	2.7	3.3	151.2-	0.133	3.396	87.90
2014	3.7	2.9	1257.3-	5.881-	3.735	83.57
2015	3.8	4.8	2553.2-	27.537-	3.02	117.05
2016	3.2	6.4	2341.4-	26.03-	3.849	109.4

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من: بنك الجزائر، التطور النقدي والاقتصادي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2013. الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال هذا الجدول يمكننا تقديم ملخص لهذه المؤشرات كالتالي:

-**معدل نمو الناتج الداخلي:** سجل معدل النمو على العموم ارتفاعا بنسب متذبذبة ويرجع هذا التحسن في نسب معدلات النمو الايجابية الى ارتفاع العوائد النفطية خلال هذه الفترات .

-**معدل التضخم:** رغم تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض الا انها حققت نتائج ايجابية تعود الى اتباع الجزائر لسياسة مالية تقييدية صارمة، وهذا ما جعل تسجيل معدلات تتقارب مع تلك السائدة في دول الاتحاد الاوروبي وهذا ما كان ضمن اهداف برامج الاصلاح الهيكلي والمخططات التنموية.

-**رصيد الميزانية العامة:** ترجع هذه النتائج السلبية الى ارتباط هذا المؤشر بعائدات الجزائر من المحروقات وهشاشة الاقتصاد وعدم تنويع الصادرات خارج المحروقات، وهذه الهشاشة المعتبرة ناتجة عن انخفاض الجباية البترولية وارتفاع النفقات العمومية.

-**ميزان المدفوعات:** شهد ميزان المدفوعات تطور ملحوظ بعد عملية اعادة الجدولة واتباع سياسات اكثر تحررا، وهذا يعود هذا دائما الى ارتفاع اسعار النفط وبالتالي ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية، الا انه بعد سنة 2013 شهد عجزا متتاليا ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار البترول.

-**المديونية الخارجية:** انخفضت المديونية بشكل كبير، ويعود هذا الانخفاض في الديون الخارجية الى سياسة تسريع تسديد الديون التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2004.

-**سعر الصرف:** عرف سعر الصرف استقرار بالرغم من الارتفاع الذي عرفه الدولار في السنوات الاخيرة، وفي سياق التقلبات في اسعار الصرف وانخفاض اسعار النفط، واصل بنك الجزائر تدخله في سوق الصرف ما بين البنوك الجزائرية لضمان الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني.

خلاصة لما سبق يمكننا القول ان الجزائر تمكنت الى حد ما من تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيت عرفت الفترة ما بين 2005 الى 2016 نوعا من الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، لكن هذا الاستقرار دائما يكون مرتبط بالدرجة الاولى بأسعار النفط في الاسواق الدولية، وبالتالي فان هذه التوازنات تدل على هشاشتها وتلاشيها بمجرد تراجع سعر النفط ومثال على ذلك ما حصل سنة 2014 عند انخفاض اسعار النفط.

أ.مؤشر الحرية الاقتصادية:

حسب مؤشر الحرية الاقتصادية فقد تدل قيمة المؤشر (80 - 100) على حرية اقتصادية كاملة، القيمة (70 - 79.9) تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، القيمة (60 - 69.9) تدل على حرية اقتصادية متوسطة، القيمة (50-59.9) تدل على ضعف الحرية الاقتصادية. أما إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 50، فيدل ذلك على ضحالة الحرية الاقتصادية (دول قمعية). وفي هذا السياق احتلت الجزائر المرتبة 172 عالميا سنة 2017 بقيمة 46.5، حيث شاركت 186 بلدا في مؤشر الحرية الاقتصادية والجدول التالي يوضح موقع الجزائر وبعض الدول العربية:

الجدول رقم (02) : مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر وبعض الدول العربية 2015-2017

الدولة	2015		2016		2017	
	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
الجزائر	**157**	**48.9**	**154**	**50.1**	**172**	**46.5**
الامارات	25	72.4	25	72.6	8	76.9
الكويت	74	62.5	74	62.7	61	65.1
السعودية	77	62.1	78	62.1	64	64.4
قطر	32	70.8	34	70.7	29	73.1
موريتانيا	135	53.3	128	54.8	131	54.4
البحرين	18	73.4	25	72.6	44	68.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Heritage Fonndation , Index of Economic Freedom Indicators, Available on ; www.heritage.org/index.

اعطى تقرير سنة 2017 الجزائر مجموع نقاط 46.5 من 100 في مؤشر الحرية الاقتصادية، لتحتل بذلك المرتبة 172 عالميا من اصل 186 دولة شملها التقرير. ومن خلال تحليلينا للجدول نرى ان الجزائر تراجعت ب 18 مرتبة مقارنة بسنة 2016 وبالتالي انخفضت بمعدل 3.6 نقطة. ويرجع سبب هذا التراجع حسب التقرير للمؤشرات الفرعية المتمثلة في حقوق الملكية والتحرر من الفساد وحرية الاستثمار. وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

اما بالنسبة للدول العربية نرى ان الامارات العربية المتحدة تحصلت على المرتبة الثامنة عالميا سنة 2017 بعدما كانت تحتل المرتبة 25 في السنتين الماضيتين، هذا ما اهلها لتصنيف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، مع وجود نقائص في حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، والتحرر من الفساد. ونفس الشيء بالنسبة لقطر فلقد صنف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بحصولها على الرتبة 29 بما يعادل 73.1 نقطة سنة 2017.

أما المملكة العربية السعودية، موريتانيا، الكويت: حققت هذه الدول نقاط تتراوح بين 54.4 الى 65.1 نقطة سنة 2017 مما يؤهلهم الى تصنيف اقتصادهم في مجال الحرية الاقتصادية المتوسطة، مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية .

كما يمكن الاشارة أنه بالرغم من محاولة الحكومة الجزائرية لتحسين المناخ الاقتصادي والتحكم في الميزانية بشكل محتشم خلال السنوات الاخيرة، وقيامها بوضع حد لمسار خصخصة الشركات العمومية، تقليص بشكل حاد من الواردات وتدخل الأجانب في اقتصادها، الا ان موقع الجزائر في المراتب الأخيرة راجع الى هيمنة الدولة على الاقتصاد، وهو نظام موروث عن نموذج النمو للدول الاشتراكية في فترة ما بعد الاستقلال.

بالإضافة الى السياسات التي تتزامن مع ظرف سياسي خاص هي المتسببة في رهن افاق تطور الاقتصاد بشكل دائم على المدى الطويل.

الجدول رقم (03) : مؤشرات الحرية الاقتصادية للجزائر لسنة 2017.

المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية للجزائر لسنة 2017	المرتبة	المؤشر
سيادة القانون		
حقوق الملكية	130	38.2
الفعالية القضائية	130	29.6
التحرر من الفساد	127	31.7
حجم الحكومة		
العبء الضريبي	73	81.1
الانفاق الحكومي	137	51.0
الحرية الجبائية	160	19.8
فعالية الاجراءات التنظيمية		
حرية ممارسة الاعمال	110	62.1
حرية العمل	141	49.5

الحرية النقدية	164	67.0
انفتاح الاسواق		
حرية التجارة	160	63.3
حرية الاستثمار	144	35.0
الحرية المالية	133	30.0

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Heritage Fonndation, Index of Economic Freedom Indicators, Available on ; www.heritage.org/index

كما سبق وذكرنا ان مؤشر الحرية الاقتصادية يعتمد على أربع مؤشرات رئيسية تتفرع الى عدة مؤشرات فرعية وهي سيادة القانون ،حجم الحكومة، فعالية الاجراءات التنظيمية ،انفتاح السوق.

فبخصوص سيادة القانون فقد سجل التقرير ان الملكية في الجزائر يضمنها القانون وهي متاحة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 130 برصيد 38.2 نقطة من اصل 100 نقطة الا ان معظم العقارات والاملاك هي في يد الحكومة، كما ان النظام القضائي ضعيف وبطيء وغامض، حيث تحصلت الجزائر على المرتبة 130 برصيد 29.6 نقطة بينما القطاعات التجارية ينخرها الفساد خاصة قطاع الطاقة، كما ان المعاملات الاقتصادية تتم في القطاعات الموازية وهنا تحصلت الجزائر على 31.7 نقطة.

اما بالنسبة للمؤشر الخاص بحجم الحكومة فقد ذكر التقرير ان اكبر نسبة الاقتطاع الضريبي تصل الى 35 بالمئة، في حين تبلغ الضريبة على ارباح المؤسسات 23 بالمئة، بالإضافة الى الضرائب الاخرى المعتبرة على القيمة المضافة. حيث تحصلت الجزائر على الرتبة 73 في ما يخص العبء الضريبي برصيد 81.1 نقطة من اصل 100 نقطة، كما تحصلت الجزائر على المرتبة 137 برصيد 51 نقطة، حيث اشار التقرير الى ان الانفاق العام شكل 42.5 بالمائة من الناتج المحلي الخام، بينما كان العجز في الموازنة في حدود 11.4 بالمائة من الناتج المحلي الخام، بلغ الدين العمومي حوالي 20.4 بالمائة من الناتج المحلي الخام وذلك خلال السنوات الثلاثة الاخيرة.

كما رصد التقرير انه طرأت بعض التحسينات في مناخ الأعمال الا انها غير كافية امام العراقيل البيروقراطية الهائلة بالنسبة للعمل المقاولاتي. كما اوضح ايضا على افتقاد سوق العمل الى اليد العاملة المؤهلة. حيث تحصلت الجزائر على المراتب التالية 110، 141، 164 على التوالي فيما يخص مؤشرات حرية ممارسة الاعمال وحرية العمل والحرية النقدية.

وعن مؤشر انفتاح السوق فقد سجلت الجزائر رصيدا يقدر ب 63.3 نقطة في حرية التجارة، 35 نقطة في حرية الاستثمار، اما فيما يخص الحرية المالية فقد تحصلت على رصيد 30 نقطة من اصل 100 نقطة .

حيث وضح التقرير ان التجارة الخارجية تمثل جزءا هاما من الاقتصاد الجزائري اذ ان القيمة المشتركة للصادرات والواردات تعادل 58 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وهنا يمكننا القول ان الحواجز غير حكومية تعرقل بشكل كبير على التجارة، كما ان السياسات الحكومية الخاصة بحرية تملك الاجانب تحد بوضوح من الاستثمارات الاجنبية، بالإضافة الى صعوبة الحصول على قروض، وبدائية عمل البورصة كل هذا يحد من الزيادة في الحرية الاقتصادية.

كخلاصة لما سبق نرى ان كل هذه النقائص الموجودة في المؤشرات الفرعية التي تحصلت عليها الجزائر، صنفت اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية الضعيفة.

وخلاصة لما سبق فان الجزائر تمتاز بضعف درجة حريتها الاقتصادية يعني ذلك كثرة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار، القطاع المالي، ادارة شؤون الملكية ووجود الفساد فيها.

2.أليات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية.

استفادت الدول من اجراءات تحرير التجارة الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، الذي أدى الى بناء اقتصاد عالمي لا حدود له، تنفتح فيه اقتصاديات الدول على بعضها عبر توجيه إنتاج مؤسساتها من المحلية الى العالمية. هذا الانفتاح أدى الى اشتداد المنافسة بين المؤسسات على الصعيدين المحلي والدولي مما يتطلب العمل على تحقيق التميز للمنتجات الوطنية أمام نظيرتها الأجنبية، وذلك عن طريق تبني سياسات لبناء اقتصاد تنافسي سليم استجابة لتحديات النظام العالمي الجديد.

ان هذه التحديات تتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغيرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، هذا ما دفع الجزائر الى التفكير في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، واتباع السياسات الاقتصادية والاجراءات الادارية المعززة للقدرة التنافسية. ومن خلال هذا المطلب سنحاول صياغة السياسات الكفيلة لدعم وارتقاء القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

أ. تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار واصلاح القطاع العام[26]:

يعتبر جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من القضايا المهمة بالنسبة لكافة الدول النامية بما فيها الجزائر، حيث تمكن أهميته في زيادة كفاءة النظام الانتاجي، وامكانية نقل التكنولوجيا، وتحسين الانتاجية وزيادة الطلب على العمالة، بالإضافة الى منح فرص أوسع لترقية المؤسسات، والاسهام في تخفيض تكاليف الانتاج عن طريق اقتصاديات الحجم، كما انه يساهم في النهوض بالقدرات البشرية وتحسين القدرة التنافسية للدول المستقبلة له، ولتحقيق هذه المزايا وجب الاهتمام بالعناصر التالية الخاصة بالمناخ الاستثماري:

– ضبط التدخل الحكومي: من خلال جعل دور الدولة كمستثمر مباشر أو منظم لعملية الاستثمار، زيادة على ذلك ضرورة القضاء على الممارسات الطاردة للاستثمار والتي تشكل حاجزا امام تحسين الاداء الاقتصادي، مثل البيروقراطية، الرشوة، الفساد.

– تبسيط اجراءات منح التراخيص: والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة، والاجراءات الجمركية والضريبية.

– تطوير السوق المالي : تلعب البورصة دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، باعتبارها وعاء ضروريا لبناء الادخارات الوطنية وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية جذب الاجنبية منها، ولذلك ينبغي انشاء اسواق مالية فعالة وتطويرها مثل أسواق القيم العقارية، اسواق السندات ووضع الاجراءات اللازمة لحماية المستهلكين.

– تقديم حوافز مالية وتسهيلات للاستفادة من الاراضي بإيجار رمزي.

– منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على توجيه استثماراتهم نحو الانشطة الاقتصادية ذات الانتاجية العالية ،بدل الاستثمار في الانشطة الاستهلاكية التي ترتبط في الغالب بنشاط الاستيراد.

– انشاء وتطوير مؤسسات ترويج الاستثمار والتي تعمل على البحث على المستثمرين.

– وضع اطار تشريعي ملائم محفز للاستثمارات المحلية والاجنبية، وذلك للأهمية التي تلعبها البيئة القانونية في تحسين الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، لدى يجب على الحكومة اجراء مراجعة شاملة لقانون الاستثمار واستحداث قانون يحفز وينظم الاستثمار، ويحمي حقوق المستثمرين ضمن ضوابط واضحة محددة.

– مواصلة اصلاح السياسة النقدية باعتبارها الركن الاساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة التنافسية للاقتصاد الوطني، وللاستفادة من هذا يجب العمل على الاستغلال الامثل لاحتياطات الصرف المودعة لدى البنك المركزي.

– تحسين نوعية البنية التحتية عن طريق تطوير الهياكل القاعدية وذلك بتوفير التمويل اللازم لمشروعات تكوير البنية التحتية، مثل انتاج الكهرباء، خدمات الاتصالات كالربط بشبكات الهاتف الثابت والهاتف النقال والانترنت، مع ضرورة الاستثمار في خدمات المواصلات عبر اقامة شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وصيانتها باعتبارها واجهة الاقتصاد.

– اشراك القطاعين العام والخاص في احداث التنمية الاقتصادية، وذلك عبر تطوير اداء المؤسسات العمومية ورفع انتاجيتها ضمن اصلاحات القطاع العام، مع ضرورة تنمية دور القطاع الخاص ضمن تنظيم عمليات الخصخصة وتعزيز مشاركته في مشاريع الاستثمار والتصدير، يتم ذلك كله في اطار عمليات الرقابة والاشراف التي تمارسها الحكومة.

ب.السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع الانتاجي:

تتمثل هذه السياسة في النظر لجوانب مختلفة تتعلق بالقطاع الانتاجي والتي تتمثل فيما يلي:

– اعادة تنظيم الانتاج واصلاح التركيب الاقتصادي القائم: تسمح هذه العملية بنقل النشاط الاقتصادي في المجتمع من مستوى معين الى مستوى اعلى، والاستقرار عند هذا المستوى الجديد. بمعنى انها تقوم بالاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية المتاحة في المجتمع، ليس عن طريق توظيف الموارد العاطلة في استثمارات جديدة، وانما عن طريق رفع انتاجية الموارد المستخدمة فعلا، وذلك بإعادة تنظيم استخدامها واعادة توزيعها بين الاستعمالات الاخرى، اي ان الامر لا يتطلب زيادة في رأس المال وهو ما يجعل هذه العملية هامة جدا بالنسبة للدول التي تعاني نقصا في رؤوس الاموال[27].

– تحديد أولويات الاقتصاد الوطني: نقصد به تحديد الحاجيات الحقيقية للاقتصاد الجزائري، والنظر في القطاعات اكثر حساسية، وتدعيمها أو اعادة تأهيلها. فبهذا الشكل يمكن ابقاء المشاريع القادرة على مواصلة النشاط والوقوف امام المنافسة القوية للشركات الاجنبية، وتغيير النشاطات الاخرى بما يتوافق مع معطيات السوق. وبالتالي يتم توجيه الاستثمارات الى القطاعات ذات الأولوية في الانعاش الاقتصادي.

– الاستثمار في التكنولوجيا العالية: ان تقديم سلع وخدمات ذات مواصفات عالمية في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات، والقيام باستثمارات ضخمة ذات تكنولوجيا عالية، كفيل بتطوير الجهاز الانتاجي والارتقاء بمستويات المبادلات التجارية مما يعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري. هذا ما يتطلب تطوير مؤسسات التعليم لتامين كوادر بشرية متخصصة في استعمال التكنولوجيا العالية والمتطورة.

– اعادة الهيكلة الصناعية: تعتمد سياسة اعادة الهيكلة الصناعية على سياسة طويلة المدى، تستهدف ترقية دور القطاع الخاص في الحركة التنموية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد السوق، فوفقا لهذه الاستراتيجية يجب ان تكون هذه العملية مهيأة تخص الفروع الصناعية التي تتمتع بمزايا تنافسية حقيقية ،والنشاطات التي تمتلك قيمة مضافة عالية، لدى يجب ان تضمن عملية اعادة الهيكلة الصناعية استمرار عملية التصنيع، اذ يعتبر القطاع الخاص المحلي والأجنبي المحرك الأساسي للعملية [28].

– الاهتمام بالقطاع الزراعي: يعتبر القطاع الزراعي من الاولويات بالنظر لما تملكه الجزائر من مقومات فضلا عن دوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتوفير مناصب الشغل. ولقد أكد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن تحدي الحكومة خلال الفترة الخماسية الممتدة بين 2014-2019 لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، وفي مستوى المطالب الانتاجية يتطلب الاستثمار في قطاع الفلاحة باعتباره بديلا لقطاع المحروقات ضمانا للاكتفاء الذاتي من الغذاء المحلي، بل وحتى الانتقال الى التصدير[29].

– تحسين اداء قطاع السياحة: يعتبر قطاع السياحة في الجزائر من القطاعات الحيوية الاكثر قدرة على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالنظر للتنوع الكبير والتراث الحضاري المتنوع الذي تتميز به الجزائر، ولذلك يجب العناية بالقطاع

ليؤدي الدور المنوط به، وذلك عن طريق الاستثمار في الهياكل الاساسية ومشروعات البنية التحتية، الى جانب الاهتمام بالصناعة التقليدية لارتباط منتجاتها بالنشاط السياحي.

ت.النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بهدف تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وجب على الحكومة تبني برنامج متكامل لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ،وتأهيل محيطها من جهة اخرى. ويرتكز هذا البرنامج فيما يلي:

– تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عن طريق تشخيص أداء في كل عناصر التسيير، والتموضع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي وتحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[30]: تهدف هذه العملية الى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تهيئة البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات وأقلمتها في ظل الاقتصاد التنافسي، وذلك من خلال اعطاء دفع لهذا القطاع ضمن ديناميكية تنافسية مكيفة مع متطلبات السياق الجديد لعولمة المبادلات.

ث.النهوض بالقطاع التكنولوجي:

في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح مفهوم الاقتصاد التنافسي يعتمد على الربط بين التطور التكنولوجي وتحقيق التنافسية، حيث ان تحقيق تنافسية عالية ومستديمة مرهونا بعوامل تطور التكنولوجيا. وفي هذا السياق هناك عدة سياسات موجهة للنهوض بالقطاع التكنولوجي نذكر منها:

– تطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال[31]: من الضروري تطوير هذا القطاع والاعتماد عليه لمواجهة المنافسة الاجنبية، من خلال تكثيف الاستثمار في مجال الاتصالات والتقنيات الرقمية، وفي هذا الصدد حققت الجزائر تقدما ملحوظا بفضل الاصلاحات التي تمت في قطاع الاتصالات من خلال استقطاب الاستثمار العربي وفتح القطاع للمنافسة، أما في مجال الخطوط الأرضية فلا زال انتشارها منخفضا، وذلك بالرغم من استمرار أهمية الهاتف الثابت في استخدام الانترنت ونقل المعلومات.

ج.النهوض بالقطاع التعليمي:

يجب على الدولة الاستثمار في هذا الجانب، من خلال اعادة مراجعة المنظومة التربوية والتكوينية ،حتى تصبح قادرة على مواكبة التغيرات الدولية وتثمين الموارد البشرية، وتقديم كل الحوافز الاجتماعية بهدف تشجيع التعليم والتكوين المهني.

V.الخلاصة:

مما سبق نؤكد أن تطور الحرية الاقتصادية يعتبر أحد أهم العوامل في عالم الأعمال والتجارة الذى يتسم بالعولمة وسرعة التغيير والتطور إلى الأفضل، وأن تكريس مبدأ "سيادة القانون" يعتبر بمثابة البنية التحتية اللازمة لزيادة الحرية الاقتصادية. لقد توصلت الدراسة ان الجزائر بلد غير تنافسي ويتمتع بقدرة تنافسية ضعيفة في مجال الحرية الاقتصادية حيث تحصل على المرتبة 172 عالميا من اصل 186 دولة شملها التقرير، لدى وجب على الجزائر مراعاة تطور الحرية الاقتصادية عند وضع الخطط والاستراتيجيات في دعم تنافسيتها نظرا للدور الذي يتمتع به هذا المؤشر في تحفيز النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وفي نفس الاطار وجب عليها زيادة الجهود اللازمة لبناء اقتصاد منفتح على أسس

تشريعية متكاملة، والسعي نحو تحقيق نمو مستدام من خلال سياسات مالية واقتصادية قوية ومرنة لتحقيق اقتصاد متنوع تحكمه القوانين ويدار بشفافية وبكفاءة مما يوفر أفضل الأجواء لممارسة الأعمال لجميع الشركات المحلية والأجنبية التي تسعى إلى الاستفادة من حجم السوق الجزائرية .

النتائج:

– تعتبر مؤشرات التنافسية مقياس للقدرة التنافسية للدول وأداة لفحص نقاط القوة والضعف ولتوجيه السياسات الاقتصادية للدول بغية النهوض بتنافسية الاقتصاديات.

– عرفت الفترة ما بين 2005 الى 2017 نوعا من الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتمكنت الى حد ما من تحقيق توازنات كلية للاقتصاد لكن هذا الاستقرار دائما يكون مرتبط بالدرجة الاولى بأسعار النفط في الاسواق الدولية، وبالتالي فان هذه التوازنات تدل على هشاشتها وتلاشيها، هذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة فالجزائر بالرغم من تحقيقها استقرارا اقتصاديا، فإنها لا تتمتع بالحرية الاقتصادية الكاملة، والدليل على ذلك ضعف الاداء التنافسي للمؤشرات الموسعة للجزائر حيث تأخرت عن معظم الدول العربية، فقد احتلت المرتبة 172 من اصل 186 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2017.

– ان مركز الجزائر من خلال تحليل تنافسيتها ضعيف، لاسيما مع استمرار تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تجد الجزائر نفسها أمام تخوفات عديدة بين البقاء في معزل عن التطورات الاقتصادية الحالية وبين الاندماج في الاقتصاد العالمي.

– ان السياسات الحكومية الخاصة بحرية تملك الاجانب تحد بوضوح من الاستثمارات الاجنبية، بالإضافة الى صعوبة الحصول على قروض، وبدائية عمل البورصة كل هذا يحد من الزيادة في الحرية الاقتصادية.

التوصيات:

– الاهتمام بقطاع الخدمات وتطويره لمواكبة العصرنة خاصة وانه يفتقر للخبرات والتكنولوجيا العالية لتطوير تنافسية هذا القطاع.

– ان العنصر التكنولوجي يعتبر توجها استراتيجيا هاما لتعويض الاثار السلبية لنقاط الضعف ومواجهة تحديات العولمة، خاصة وأن المزايا التنافسية لا تعتمد على الموارد الموهوبة بقدر اعتمادها على الموارد المبتكرة المرتبطة بالمعرفة والابتكار.

– تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير السوق المالية الجزائرية، باعتبارها قاعدة لتحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية.

VI.الهوامش والإحالات:

[1]المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**،2011، ص 03.

[2]المرصد الوطني للتنافسية، **التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007**، برنامج الأمم المتحدة الانمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2008، ص 24.

[3]يوسف مسعداوي، **إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة**، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 27-28 نوفمبر 2007، ص 05.

[4]محمد خضري،" **أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول:" اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 27-28 افريل 2005، ص04.

[5] ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة الاكاديمية العربية، الدنمارك، ص 227.

[6] وديع محمد عدنان، " **القدرة التنافسية وقياسها** "، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 24، 07 ديسمبر 2003، ص 06-07.

[7] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**- الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص .203

[8] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، الاصدار الرابع، الكويت، ص 21.

[9] عيسى محمد الغزالي، **القدرة التنافسية وقياسها**، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص 03.

[10]كمال رزيق،" **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي العاشر حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09 مارس 2005، ص .03

[11] سعيدي وصاف، محمد قويدري، **مرتكزات تطوير الميزة التنافسية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد 09، جانفي 2004، ص 17.

[12]المعهد العربي للتخطيط، **الملخص التنفيذي عن تقرير التنافسية العربي 2003**، الكويت 2003، ص 03.

[13] ابراهيم عبد الحفيظي، **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007-2008، ص .60

[14]سميرة مرقاش، **التحالف الاستراتيجي كأداة لتحسين تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات العولمة- دراسة حالة شركات التأمين**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016، ص 42.

[15]وديع محمد عدنان، مرجع سابق، ص 14.

[16]يوسف مسعداوي، **القدرات التنافسية ومؤشراتها**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005، ص 131.

[17]ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق،ص 70.

[18]ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق، ص 72.

[19]Institute of Management Dévelopment, "**IMD World Competitiveness Yearbook**", 2010.

[20] كلثوم كبابي، **التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة : الجزائر المغرب وتونس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ،2007-2008، ص 63.

[21]المعهد العربي للتخطيط، **الملخص التنفيذي عن تقرير التنافسية العربي**، 2003، ص 04.

[22]حليمي حكيمة، **ريوع النفط بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الازمة الحالية- قراءة تحليلية في اوجه النفط السلبية في الجزائر**- مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، العدد الخامس، جوان 2017، ص 129.

[23]Heritage Fondation , **Index of Economic Freedoom Indecators, available** on http: //www.heritage.org.

[24]عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 45.

[25] Allam Othman, Snousawi Saleh, **Mechanisms to Activate the Competitiveness of the Algerian Economy in the Light of Competitive Indicators,** Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, p79.

[26]كلثوم كبابي، عبد الوهاب شمام، **سياسات دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر التنافسية العالمي 2016-2017**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 3 جوان 2017، ص 507.

[27] الزين منصوري، **اليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، 2006/2005،ص 269.

[28]نصيرة قوريش، **دراسة وتحليل اعادة هيكلة جهاز الانتاج الصناعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تخطيط، 2008/2007،ص159.

[29] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من سنة 2015**، ص 68.

[30] منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد10 ،2012،ص 128.

[31]تقرير التنافسية العربية 2012، ص 52.